الاخرى ، كما ستكون موجودة بين المناطق العربية واسرائيل . في عملية خلق هـذا الوضع المائع ، في بروسيس الدمج ، او ما أسمته مجلة « **الاكونومست** » الانتشـار (Osmosis) ، سيكون لتعيين الحدود اهمية ثانوية »(٦٢).

وبالنسبة للسياسيين الاسرائيليين الذين ما زالوا يعتنقون مبدأ المفارقة التاريخية في الاستبعاد ، يشكل العرب الفلسطينيون المليون الذين تحت الحكم العسكري تهديـداً للمجتمع الاسرائيلي ، ويكون الحل اما الاحتفاظ بالمناطق وافراغها نوعا ما من سكانهـا العرب ، او الانسحاب ، الى هذا الحد او ذاك ، من المنطقة المفتوحة قبل ان يلـوث سكانها العرب الدولة اليهودية . لقد كان هؤلاء التقليديون يشكلون الاقلية ، اما دايان فقد كان في مركز السيطرة ، لقد عمل دايان والاخرون الذين يشبهونه على اقامة علاقات بين اسرائيل والمناطق المحتلة على اساس رؤيا ابا ايبان القديمة حول استيراد المواد الخام من العرب وبيعهم في المقابل البضائع المصنعة ، علاقات «شبيهة بعلاقات الولايات المتحدة وقارة امريكا اللاتينية » . بالنسبة لدعاة الدمج الاقتصادي ، كان الاحتـلال فرصة رائعة من اجل البدء بمهمة انشاء شكل جديد من الامبريالية في الشرق الاوسط .

سياسة الاحتلال في الدمج الاقتصادي

لقد حول برنامج الاحتلال للدمج الاقتصادي للمناطق المسيطر عليها الضفة الغربية وغزة وسيناء الى مستوطنات اسرائيلية*. وفي تقرير وزارة الدفاع الاسرائيلية حـول « **التطور والوضع الاقتصادي في يهودا والسامرة وقطاع غزة وشمال سيناء** » ، فانهـا تحدد طبيعة العلاقة بين اسرائيل والمناطق المحتلة بشكل صريح تماما : « ان المناطـق

---

* لن تتناول هذه الدراسة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالقدس العربية ، التي كان حظهـا البائس في « التوحيد » مع القدس الاسرائيلية واعلان ضمها النهائي لدولة اسرائيل . لقد كان قرار ضم القدس الشرقية سياسيا أكثر منه اقتصاديا على التحديد ، وان الاثر الاقتصادي لاحتلال القدس يجب ان يوضع ضمن هـذا الاطار الخاص .

كما ان هذه المقالة لن تتناول العواقب الاقتصادية لاحتلال مرتفعات الجولان ، لانها هي الاخرى تتبع نموذجا مختلفا . لقد أعلنت اسرائيل عن نيتها في الاحتفاظ بالجولان بشكل دائم ولاجل أغراض سياسية بالدرجة الاولى: بعطي موقع المرتفعات العسكري الاستراتيجي سيطرة للمدفعية على المستوطنات الاسرائيلية الواقعـة في الوادي . (كما ان احتلال المرتفعات يجعل اسرائيل قادرة على منع البلدان العربية من تحويل روافد نهر الاردن) . ان وضع الجولان فيما بعد حرب حزيران يشبه ذلك الوضع الحاصل عام ١٩٤٨ في المناطق المستولى عليها بغرض اقامة الدولة الاسرائيلية . فقد هرب اكثر من ٩٠ ٪ من سكان الجولان (البالغ عددهم ٩٠،٠٠٠ نسمة) الى اجزاء اخرى من سوريا تاركين بيوتهم وحقولهم ومدينة القنيطرة بأكملها التي كان عدد سكانها سابقا ٢٠،٠٠٠ . ٩٠ ٪ من الـ ٦٤٠٠ من السكان الاصليين المتبقين هم من الدروز(٦٤).

تقوم سياسة الاحتلال الاسرائيلية في مرتفعات الجولان على انشاء مستوطنات زراعية اسرائيلية دائمة ، معظمها مدنية رسميا . (أعلنت اسرائيل في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ ان قانونها المدني سيحل محل القانون السوري في المنطقة(٦٥)). وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٢ انفق الصندوق القومي اليهودي ٤٫٥ مـلايين دولار لتطوير مرتفعات الجولان وسوى ٦٧٥٠ أكرا من الاراضي الزراعية أقيمت عليها ١٢ مستوطنة . ويخطط الصندوق لان يسوي في السنوات الخمس اللاحقة ١٧٥٠٠ أكر اضافيا ويقيم ١٠ مستوطنات زراعية جديدة . وقد حث الصندوق ايضا على تطوير مركز مديني « لحل مشكلة انخفاض عدد السكان في الجولان »(٦٦)، مع ان للجولان ، بالطبع ، عددا كبيرا من السكان يعيشون الان في مخيمات لاجئين بأنحاء اخرى من سوريا . وفي السنة المالية ٦٨ — ١٩٦٩ ، استثمر ١٥ مليون ليرة اسرائيلية في الاستيطان بالجولان ، وخصصت ميزانية مقدارها ٣٠ مليون ليرة اسرائيلية للعام ٦٩ — ١٩٧٠(٦٧).